العدد (1992) السنة الثامنة - الثلاثاء (21) كانون الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

عبد اللطيف: كان على الحكومة محاربتهم ■ حرب: هؤلاء سرقوا مناصب لا يستحقونها

خبراء لـ(المدى): العفو عن المزورين قرار مضحك.. ويشجع المفسدين على المزيد

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

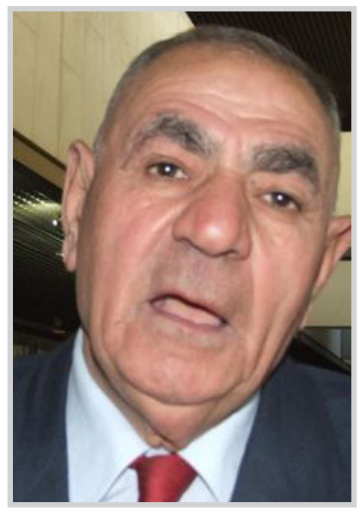

حذر مختصون في القانون من سياسية العفو ضد مرتكبي جرائم التزوير خصوصا وان العراق عانى وبشكل كبير من هكذا قرارات في زمن النظام السابق.

خبراء في مجال القانون اكدوا ان اصدار عفو عام يرتبط بقانون صادر من مجلس النواب، الا ان تكرار هذا الامر والذي يحصل للمرة الثانية منذ ٢٠٠٣ من شانه زيادة الفساد الاداري وعمليات التزوير كونه يولد تصوراً لدى المرتكبين ان السلطات المختصة قد تعفو عنهم اذا ما القي القبض عليهم.

القاضي وائل عبد اللطيف ابدى استغرابه من تبني مجلس الوزراء مسألة اصدار عفو عن مزوري الشهادات والوثائق.

واضاف عبد اللطيف وهو عضو في الائتلاف الوطني في حديث لـ"المدى" ان الحكومة لها قرارات تبدو غريبة ومضحكة في الوقت نفسه، واصفا تصريحات المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء، علي الموسوي، بأنها تفتقد الى الدراية الكافية بالعمل السياسي وانها تشجع على التزوير.

وكان الموسوي قال في تصريحات سابقة لـ"المدى" ان الحكومة الان تتبنى مسألة رفع مقترح الى مجلس النواب لاستصدار قانون عفو عام عن المزورين كون بعضهم اضطر لارتكاب هذه الجريمة لاغراض المعيشة على ان لايشمل هذا القانون اصحاب الدرجات الخاصة.

ويقول عبد اللطيف: ان جميع الجرائم وفق السياسة الجنائية الدولية لا فقط في العراق، تبنى على اساس الاضطرار الا جريمة القتل التي قد يكون لها سبق اصرار وترصيد اي تخطيط، واصفا مقترح العفو العام بالخطير كونهم احدثوا ضررا كبيرا في مؤسسات الدولة فهم استخدموا مالهم لشراء الشهادات المزورة للحصول على الوظائف والامتيازات فهو يزيد من الفساد الاداري والذي تدعي الحكومة محاربته.

وشدد عبداللطيف على أن الحكومة كان الاجدر بها ان تحارب جريمة التزوير وتقدم مرتكبيها الى العدالة ليناولوا جزاءهم العادل فضلا عن استرداد كل الرواتب التي تسلمها المزورون طيلة فترة تمتعهم بالوظيفة المزورة.

ويعتبر قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ جريمة التوزير من الجرائم المخلة بالثقة العامة وعرفه في المادة ٢٦٨ بأنه "تغيير في الحقيقة بقصد الغش في سند او وثيقة او اي محرر بأحدى الطرق العادية او المعنوية التي يبينها القانون، تغييرا من شأنه احداث ضرر بالمصلحة العامة او بشخص من الاشخاص".

والتزوير يكون بالطرق المادية الملموسة كوضع بصمة او توقيع كما يكون بصورة معنوية مثل جعل واقعة غير معترف بها في حالة معترف بها، ويعاقب القانون التوزير في المحررات الرسمية بالسجن مدة لاتزيد عن خمس عشر سنة، اما التزوير في السندات العادية فالعقوبة هي لاتزيد عن سبع سنوات.

قاضي محكمة الجنايات عارف شاهين ابدى اعتراضه على مسألة تكرار استخدام العفو كونه يتنافى مع الغرض من العقوبة.

واضاف شاهين في حديث لـ"المدى" ان التمسك بالعفو عن الجرائم من شأنه ان يدفع مرتكبي هذه الجرائم الى تكرارها، موضحا ان الحكومة عندما بدأت تأخذ هذا المنحى كانت قد تذرعت بأن وضع البلاد في هذه الفترة ينبغي ان تفتح صفحة جديدة فالاعفاء عن المزورين يعتبر من وجهة نظر الحكومة جزءاً من المصالحة الوطنية، الا انه لا يرى هذا الامر منطقيا من اجل العفو عن مرتكبي جرائم تصنف بالجنايات وفق القانون العراقي.

يشار الى ان العفو العام وفق قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل هواجراء قانوني يرفع الصفة الجنائية عن الفعل المرتكب فيصبح الفعل غير معاقب عليه قانونا.

ويشترط في العفو ان يكون بقانون صادر من مجلس النواب وذلك بحسب المادة ٦١ من الدستور والتي تنص في فقرتها الاولى على "يختص مجلس النواب في تشريع القوانين الاتحادية ويكون ذلك بأقتراح من مجلس الوزراء حيث اعطت المادة ٨٠ من الدستور لمجلس الوزراء هذا الاختصاص، ولكن يشترط معه مصادقة رئيس الجمهورية خلال ٣٠ يوماً من اقراره من البرلمان، واذا ما تم نقضه فيرجع الامر الى مجلس النواب والذي بدوره يعمل على تعديله ومن ثم رفعه مرة اخرى الى رئاسة الجمهورية لاقراره وفق السياق الاول، واذا ما نقض مرة اخرى فيرجع للمرة الاخيرة الى مجلس النواب على ان يقر بنسبة ثلاثة اخماس كي يعتبر نافذاً دون الحاجة الى مصادقة رئاسة الجمهورية.

الخبير القانوني طارق حرب اشار وفي تصريح لـ"المدى" الى ان مجلس النواب هو صاحب الصلاحية في مسالة تشريع قانون العفو العام عن المزورين.

وشدد حرب رغم ان هذا الامر يتفق مع القانون من الناحية الشكلية والموضوعية اذا ما تم وفق ما هو مقرر في التشريعات العراقية، اي يصدر قانون من مجلس النواب للعفو، الا انه وعلى المستوى الشخصي ضد هذا الامر كون جريمة تزوير الشهادات التي ارتكبها بعض موظفي الدولة لها اضرار عدة اولها انه حرم شخصاً من منصبه المناسب، ثانيها صدور قرارات من شخص غير مختص، واخرها تسلمه لرواتب لا يستحقها.

ولفت حرب الى ان اصدار عفوين سابقين بعد ٢٠٠٣ اولها في زمن اياد علاوي كان على جميع من ارتكب اعمال مسلحة، والثاني في ٢٠٠٨ وهو عفو عام على من ارتكب جريمة التزوير في السندات العادية دون الرسمية، في حين يشمل مقترح القانون الجديد كليهما.

ويرتب القانون على العفو العام انقضاء الدعوى الجزائية ومحو حكم الادانة الذي يكون قد صدر فيها وسقوط جميع العقوبات الاصلية والتكميلية والتدابير الاحترازية ولايكون له اثرعلى ما سبق تنفيذه من العقوبات مالم ينص قانون العفو على ذلك،واذا صدرقانون بالعفو العام عن جزء من العقوبة المحكوم بها، كما لايمس العفو العام الحقوق الشخصية للغير.

تحسن العلاقات الخارجية ونقل سلطة الطيران يؤتي ثماره

العراق: ٥٠٠ طائرة في الأجواء يومياً

□ متابعة/ المدى

أعلنت وزارة النقل أنه مع تطور علاقات العراق الخارجية وتحسن الوضع الأمني بلغ عدد الطائرات المارة عبر الأجواء العراقية حوالي ٥٠٠ طائرة يوميا بعد أن كان عددها ١٠٠ طائرة قبل أن تسلم الولايات المتحدة الأميركية الأجواء العراقية إلى الحكومة وكما قال وزير النقل عامر عبد الجبار لإذاعة العراق الحر مشيرا إلى أن إيرادات العراق المالية تجاوزت ٥٣ مليون دولار سنويا.

وقال معاون مدير الخطوط الجوية العراقية ناصر حسين أن ذلك يأتي نتيجة لتطور الرقابة الجوية كما أن العراق يسير حاليا رحلات إلى غالبية الدول العربية إلى جانب بعض الدول الأخرى مشيرا إلى أن قضية الكويت تعيق مواصلة الرحلات إلى كافة العواصم الأوربية.

معاون آخر لمدير الخطوط الجوية العراقية وهو علي حسين قال إن الحكومة العراقية تعاقدت مع شركات أجنبية منها شركة بوينغ لاستيراد طائرات سيتم تسليمها تدريجيا مشيرا إلى أن الخطوط الجوية ستقوم بتشغيل هذه الطائرات غير أنها لن تملكها.

وأوضح أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد علي الجبوري أن التحسن في قطاع النقل الجوي يأتي نتيجة لتحسن الأوضاع السياسية والأمنية بينما بينت مديرة مركز البحوث الاقتصادية العراقي منى زلزلة أن هذا التطور ليس اقتصاديا فقط وإنما هو تطور امني وسياسي متمنية المزيد. وكانت سلطة الطيران المدني العراقي حققت مَعْلماً مهماً في الأول من أيلول عندما قام سلاح الجو الأمريكي بتسليم مسؤولية السيطرة على قاطع كركوك من الأجواء الجوية للبلاد من مستوى ١٥ ألف قدم وما فوق لسلطة الطيران المدني العراقي في مطار بغداد الدولي.

يُشار إلى أن قاطع كركوك من المجال الجوي يُشكل ثُلث المجال الجوي العراقي الكلي، والذي كان سابقاً تحت سيطرة سلاح الجو الأمريكي من قاعدة كركوك الجوية.

من جانبها، صرحت الرائد جيمي فلاندرز بعد دقائق من تحول السيطرة على قطاع المجال الجوي الآنف الذكر قائلة، "تمثل الليلة مناسبة تاريخية كبيرة".

من الجدير بالذكر أن الرائد فلاندرز تعمل كمخططة للمجال الجوي العراقي وتنتمي إلى عنصر التنسيق في الفرع الجوي من القوات.

وحتى هذه اللحظة، تولت الحكومة العراقية السيطرة على المجال الجوي للبلاد ما فوق ٢٤ ألف قدم أو ما يُسمى بـ"مستوى التحليق اثنان- أربعة- صفر".

وفي حين أنه خضع المجال الجوي دون هذا الارتفاع لإدارة سلاح الجو الأمريكي انطلاقاً من مرافق التحكم بالحركة الجوية و الواقعة في كركوك وبلد.

أما باقي المجال الجوي للبلاد لما فوق ١٥ ألف قدم فإنه لمن المقرر أن تتولى الحكومة العراقية السيطرة عليه في الـ١ من تشرين الثاني. ووفقاً لملحق شؤون النقل والمواصلات في سفارة الولايات المتحدة لدى بغداد السيدة جولي أبراهام فإن حكومة الولايات المتحدة تدعم العراق في بناء روابط وعلاقات مع باقي دول العالم. وإن نقل السيطرة على المجال الجوي إلى الحكومة العراقية في الوقت الذي تزداد فيه الحركة الجوية لهو أحد السبل في تحقيق ذلك.

على صعيد ذي صلة، يعمل موجهو الحركة الجوية العراقيون جنباً إلى جنب مع طياري وأطقم سلاح الجو الأمريكي ومع مستشاري الطيران في سفارة الولايات المتحدة لدى العراق والمقاولين الأمريكيين من مجموعة واشنطن للاستشارات بهدف إعدادهم لتوفير خدمات آمنة للأجواء الوطنية العراقية.

وتعاقدت سلطة الطيران المدني العراقي مع مجموعة واشنطن للاستشارات، والتي يقع مقرها في بيثيسدا بولاية ماريلاند الأمريكية، للمساعدة في عملية نقل مسؤولية السيطرة على الأجواء في البلاد ولإعداد موجهي الحركة الجوية من العراقيين لتولي السيطرة الكاملة على سائر الأجواء العراقية.

ويرى المسؤولون الامريكيون إن نقل مسؤولية السيطرة على الأجواء العراقية إلى العراقيين يعد دليلا على الجهد المشترك العسكري والمدني الأمريكي واسع الناطق لبناء قدرة العراق ومساعدته في تحقيق الرخاء في المستقبل.

لا وجود لماكدونالد وبيرغر.. انها المرطبات الإيرانية

طهران تتحدى واشنطن في قلب المنطقة الخضراء

□ عن: واشنطن بوست

في قلب المنطقة الخضراء ببغداد وعلى بعد بضعة ياردات عن القلعة الهائلة التي تمثلها سفارة الولايات المتحدة الاكبر من نوعها في العالم تحد صغير ولكنه رمزي لتأثير امريكا المتضائل بشكل سريع في العراق وهو على شكل صالة استقبال ايرانية لبيع الايس كريم.

هذه العبوة الثلجية هي امتياز عدواني جديد يعلن تحديه لهيمنة الطعام الامريكي الجاهز حول العالم وقد فتحت هذه الصالة فرعها الجديد في المنطقة الخضراء في شهر كانون الثاني الماضي كما يقول علي حازم الحيدري الذي يدير هذا المحل.

البناية الآن قيد الانشاء لكن حينما تكتمل سوف تقدم للزبائن ٣٤ نوعا من نكهات الايس كريم مع واجهة عرض امام منظر القوافل المسلحة الغادية والراجعة التي تنطلق بسرعة وهي تحمل المسؤولين الامريكان عبر الجدران العازلة التي تحيط بمبنى السفارة.

بالقرب من ذلك المكان يقع مطعم الحرية للوجبات السريعة الذي صمم لتقديم وجبات الطعام للمقاولين والجنود الامريكان، زبائنه قليلون هذه الايام وهو يلبي طلبات الموظفين الحكوميين الذين يأتون لتناول الدجاج والكباب على المناضد البلاستيكية تحت اضواء النيون.

ان ذلك يمثل رسالة تذكير واضحة لتغير ميزان القوى هنا بينما يخفض الجيش الامريكي وجوده ويستعد للمغادرة الى دياره.

حتى المنطقة الخضراء التي اشتهرت ذات يوم بوجود مخفر امامي للقوات الامريكية في الفترة التي عمت فيها الفوضى في العراق لم تعد تلك المنطقة تخضع للتأثير الامريكي فالولايات المتحدة قد سلمت السيطرة عليها لقوات الامن العراقية في حزيران الماضي مع مسؤولية اصدار الباجات المطلوبة التي تسمح بالدخول الى تلك المنطقة المحصنة متخلين بذلك عن السيطرة على طريق الذهاب والاياب.

وببساطة بوجودها جوار العراق تستخدم ايران قوة دفع كبيرة لاتأمل الولايات المتحدة بالتمتع بها فهناك مئات الآلاف من الزوار الايرانيين الذين يزورون العتبات المقدسة في العراق سنويا والبضائع الايرانية تتدفق الى الاسواق بحرية عبر الحدود.

في نفس الفترة التي يتوسع فيها توزيع عبوة الثلج الايرانية عبر العراق ليس هناك خطط في بغداد لفتح فروع لمطاعم ماكدونالد او ملك البيرغر او اي من العلامات التجارية الامريكية التي تتحصن في البلدان المجاورة في المنطقة.

يقول الحيدري البالغ من العمر ٢٢ عاما وشريكه هادي ليث البالغ من العمر ٢٣ عاما اللذين يملكان وكالة الايس كريم في العراق قالا انهما كانا يفضلان شريكا امريكيا "اردنا فتح فرعا لمطعم ماكدونالد هنا لكننا كنا خائفين ان يقوم احد ما بتفجيره".

وقال الحيدري عن الكوب الورقي الكبير المليء بالشكولاته المثلجة وقشطة الفواكه المثلجة التي قال عنها ان اول ظهور لها كان في سلسلة محال حي الكرادة المزدحم.

الكثير من العراقيين كانوا يريدون تجربة انتاج جديد ومطاعم ماكدونالد متحمسة جدا للمجيء هنا لأنهم يعرفون بانهم اذا جاءوا الى هنا فسيحصلون على ثروة طائلة لكن العراقيين يخافون جدا.

ويضيف ليث قائلا ان ايران امر سهل وقد اشترى وكالة الايس كريم في عام ٢٠٠٨ مقابل مبلغ ٨٠٠ الف دولار بعد مفاوضات استمرت لعدة اسابيع مع ممثلي ماكدونالد في الاردن وكان النقل والرسوم الكمركية امرا سهلا لكن ماكدونالد كانت لديهم مطالب عالية جدا فقد طلبوا ٤ ملايين دولار.

وبشكل من الاشكال كان وصول الايس كريم الايراني الى المنطقة الخضراء هو امر مفروغ منه اكثر مما هو تحد فالايس كريم الايراني الصنع اقل تهديدا للمسؤولين الامريكان من الصواريخ ايرانية الصنع والصواريخ التي كانت تنطلق على السفارة الامريكية وما يجاورها.

الحيدري يقول انه لم يتعمد ان يحدد الموقع الذي تخرج منه هذه المثلجات بقرب السفارة التي تبدو قلقة بعض الشيء كما لو انه مخزن للصواريخ موجه اليها مضيفا انه يأمل عبر هذا المكان ان يجتذب العوائل التي تسكن المنطقة الخضراء ولايتوقع من المسؤولين الامريكان ان يقوموا بزيارة هذا المكان، وقال ايضا انهم بالتأكيد لديهم قوانين صارمة بعدم ترك السفارة لكن اذا جاءوا فمرحبا بهم.

المنتجات الايرانية الرخيصة من الدجاج الى السيارات اغرقت السوق العراقية متلفة الاقتصاد المحلي ومعمقة التنافسات القديمة بين العرب والفرس يقول حيدر صالح ان هناك من يفضل ايران وهناك من يفضل امريكا اما بالنسبة لي فأنا احب ايا منهما.

■ ترجمة: عمار كاظم محمد

بصحتك يا عراق

إنهم لا يقرأون

■ هاشم العقابي

القراءة فن كما الكتابة. والقراءة غير الواعية لا تقل ضررا عن الكتابة بجهل. وان كنا نقر بان الكاتب يجب ان يحترم عقل القارئ وان يحسب حسابه عند الكتابة، فعلى القارئ، من الجانب الآخر، ان يبذل جهدا واعيا لمعرفة ما كتب له. وان جاز لنا الحديث بلغة الحقوق والواجبات فمثلما للقارئ حقوق على الكاتب، عليه ايضا واجبات تجاه الكاتب اقلها ان لا يعطى احكامه من خلال قراءة سطحية او "متشنجة" لما يقع تحت عينيه. باختصار، لا يمكن بناء علاقة سليمة بين الكاتب والقارئ بدون موضوعية. المعادلة الصحيحة هي ان يكون هناك كاتب موضوعي في مقابل قارئ موضوعي. وفقدان الموضوعية هنا يشكل ازمة حقيقية وخطيرة ايضا. لا اريد هنا الخوض في احداث وصلت حد الدموية بسبب قراءات خاطئة لنص قرآني او حديث نبوي او رسالة او خبر احيانا.

هذه المقدمة جرني اليها مرغما جناب السيد كامل الزيدي، واظنه سيجر العراق كله، بفعل قراءته المغلوطة لنداء حملة (الحريات اولا) التي قادتها مؤسسة المدى وضمت جماهير واسعة من العراقيين في مقدمتهم مثقفون وكتاب عراقيون من الجنسين.

اي قارئ بسيط، شريطة ان لا يكون مغرضا او مدفوعا، لا يحتاج الى كثير من الجهد ليعرف ان النداء كان دعوة لتظاهرة احتجاج ضد خنق الحريات العامة والتضييق عليها وتلخصت باربع نقاط هي: الغاء جميع القرارات الفاشية الصادرة عن مجلس قيادة الثورة المنحل والتي هدفت الى تقييد الحريات، والدعوة للالتزام بالدستور، ودعوة رؤساء الكتل والنخب السياسية وكذلك رئيس الوزراء باتخاذ موقف واضح ومباشر لحماية الحريات والدستور واحترام المثقفين.

الغريب ان السيد الزيدي صال وجال وجيش الجيوش بدعوى ان حملة المدى سخرت من اجل "شرب العرك" ومحاربة الدين الاسلامي الحنيف. نداء الحملة منشور في اكثر من مكان وموجود على موقع المدى وليت الزيدي واصحابه "المؤمنين" ان يدلونا على كلمة واحدة فيه تثبت صحة اتهامهم.

وعبد الله كاتب هذه السطور تعرض هو الآخر الى هجمات لم يتردد البعض بنشرها بمقالات مطولة ورسائل خاصة وعامة من انه اعتدى على الحرمات والمحرمات وجاهر "بالجهاد" من اجل "بيك العرك" وذلك ردا على ما نشرته من تضامن مع حملة (الحريات اولا).

استوقفني رد حول العمود الذي عنونته "يحسين بضمايرنا" نشر على موقع عراق القانون يقول بالنص: "كاتب المقال (هاشم العقابي) يتندر بكاتب قصيدة ياحسين بضمايرنا حيث يقول إن كاتب القصيدة كان خمارا ويشرب العرك"

بربكم، الذي تدعون انكم جنوده على الارض، هل قلت هذا؟ وهل حقا قرأتم ما كتبت؟ المقال ما زال حياً يرزق فعودوا اليه ان كنتم صادقين.

مربط الفرس يكمن هنا. ان ما اوردته في المقالة يعني ان هناك اعترافا من شاعر في لطمية حسينية ورددت في مناسبة دينية مقدسة فحواه اننا حتى لو شربنا او قامرنا فهذا لا يبعدنا عنك يا حسين.

فلو كان هذا القارئ عرف كيف يقرأ لفهم ان ثيمة المقال هي انه رغم قدسية تلك المناسبة لم يلمه احد او يتهمه بالكفر او الفجور ولم يهجم احد على بيته ويمزق قصيدته ويحرق شريط التسجيل لانه مر على اسم الخمرة والقمار.

لقد كانت كلماتي واضحة ولم اكن اتندر بالشاعر كما اتهمني القارئ. وهل انا من اتباع الزيدي، لا سمح الله، حتى اتندر بانسان مارس حقه بحرية انا ادافع عنها؟ لا يا سيدي، نحن قوم لا نستهزئ لا بمن يشرب الخمر ولا بمن يصلي لاننا نؤمن بحق الانسان وحريته بالاختيار. ولو كان رئيس مجلس محافظة بغداد قد منع الصلاة او اغلق مسجدا لوقفنا بوجهه الوقفة ذاتها. لقد كان للمثقفين الليبراليين موقف لا ينكر ضد قرارات صدام بمنع ممارسة الشعائر الحسينية لان في ذلك اعتداء على الحريات ايضا.

غدا سامر على شيخ حسيني جليل لديه قصائد اكثر وضوحا في هذ المجال، ولكن جل ما اخشاه ان لا اجد في جماعة كامل الزيدي من يقرأ.